

جامعة دمنهور
كلية الآداب
قسم التاريخ والآثار المصرية والإسلامية

**المعتقلون والسجناء السياسيون في مصر
(١٩٢٢-١٩٥٤)**

رسالة مقدمة من الباحث
محمد عبد الحميد على الصعيدي
لنيل درجة الدكتوراه في الآداب من قسم التاريخ والآثار المصرية والإسلامية
شعبة التاريخ (تاريخ حديث)

إشراف

الأستاذ الدكتور
ناهد إبراهيم الدسوقي
أستاذ مساعد التاريخ الحديث

الأستاذ الدكتور
محمد رفعت الإمام
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
والمعاصر

كلية الآداب . جامعة الإسكندرية

وعميد كلية الآداب . جامعة دمنهور

١٤٣٧ هـ / ٢٠١٦ م

ملخص ١٠٠٠ كلمة

تتناول هذه الدراسة "المعتقلون والسجناء السياسيون في مصر (١٩٢٢-١٩٥٤م)" تاريخ السجناء والمعتقلون السياسيون بشكل مفصل، حيث تبدأ بعام ١٩٢٢ عقب تصريح ٢٨ فبراير من نفس العام، الذي رفضته كل القوى السياسية آنذاك، والذي كان الشرارة التي انطلقت منها حوادث اغتيال الموظفين والجنود البريطانيين، فاحتجت بريطانيا رسمياً واعتبرت الحكومة المصرية مسئولة بحجة عدم كفاية الأمن، فبدأت الحكومة المصرية حملة اعتقالات واسعة بالقاء القبض على كل من تحدث له نفسه التكلم في السياسة، وكان عام ١٩٥٤ هو نهاية البحث، حيث يُعد هذا العام علامة فارقة في تاريخ ١٩٥٢، بل وفي تاريخ مصر الحديث بشكل عام، إذ ترتب على أحداثه، ولاسيما حادث المنشية تجذير سياسي وتشريعات مثلت نقلة نوعية في مسار التاريخ المصري المعاصر؛ كانت لها آثارها بالسلب على المعتقلين والسجناء السياسيين وأدخلتهم مرحلة جديدة في المعاملة داخل السجون، واحتوت هذه الدراسة ما بين المقدمة والخاتمة أربعة فصول وعدداً من الملاحق.

جاء **الفصل الأول** بعنوان "خريطة المعتقلين والسجناء السياسيين في مصر من ١٩٢٢-١٩٥٤م" والتي رسمت من خلال الشيوعيين وأعضاء جماعتي مصر الفتاة، والإخوان المسلمين، وغيرهم من الوفديين والمستقلين، وهي الجماعات التي اصطدمت بطرق متفاوتة مع النظام الحاكم، وتمخض عن ذلك سلسلة الاعتقالات التي شهدتها الفترة قيد الدراسة، وتعرض هذا الفصل أيضاً بالدراسة للأصول الأيدولوجية والعقائدية لهؤلاء المعتقلين والسجناء لمحاولة فهم أخطر هذه الشرائح السياسية على النظام الحاكم ومردودها على المجتمع .

أما **الفصل الثاني** : فكان عن "الجرائم السياسية" وفيه تم رصد أنواع الجرائم المختلفة التي وجهت إلى المعتقلين والسجناء وقادتهم إلى الأحكام الجنائية، وهي جرائم نسبية وغير محددة، تتغير بنغغير الأزمنة والأفراد والحكومات، ميزت تشريعياً من حيث الباعث على ارتكابها وتنفيذها بارتباطها بالعوامل السياسية كالثورات والمظاهرات، وكان الاغتيال السياسي هو المظهر الأكثر تطرفاً بين هذه الجرائم التي تعددت في هذه الفترة، كالشروع في قلب دستور الدولة أو تغيير شكل الحكومة في هذه الفترة، كالشروع

في قلب دستور الدولة أو تغيير شكل الحكومة أو النظام السياسي باستخدام العنف، والعيب في الذات الملكية، والاعتداء على شخص رئيس الوزراء بالقول أو الفعل، والتظاهر دون إخطار البوليس، التعدي في الممتلكات العامة والخاصة، والإخلال بالنظام في أماكن التعليم، والانضمام إلى جمعيات محظورة، وغيرها من الجرائم التي استخدمت ليزج بأصحابها إلى السجون والمعتقلات .

ثم أتى **الفصل الثالث** تحت عنوان "المعتقلون والسجناء السياسيين بين السلطات التشريعية والتنفيذية" وفيه نتبع تطور التشريع العقابي المصري في الفترة موضوع الدراسة مع هرض موجز لبعض التشريعات المقيدة للحرية التي كانت موجودة من قبل واستمرت لتتطبق في الفترة ١٩٢٢-١٩٥٤، ثم نركز بالبحث على القوانين واللوائح التي اختصت بالمعتقلين والسجناء السياسيين والتي انقسمت إلى مرحلتين، الأولى والتي تبدأ منذ بداية فترة الدراسة وتنتهي بعام ١٩٥٢، وفيها تميز المعتقلين والسجناء عن غيرهم بعدة تشريعات وقرارات كان أولها المرسوم بقانون ٢١ لسنة ١٩٣٦ بشأن المحكوم عليهم في جرائم الصحافة، وكنتيجة لهذا المرسوم تم استخدام سجن الأجانب كسجن سياسي، كما صدر المرسوم بقانون ٨٠ لسنة ١٩٤٩ بلائحة السجون، والذي اختص سجناء الرأي بعدة مميزات داخل المؤسسات العقابية، وأخيرًا صدور بعض قوانين العفو الشامل للجرائم السياسية، أما المرحلة الثانية والتي بدأت بعد حادث المنشية ١٩٥٤ والتي كان من أهم تشريعاتها القانون رقم ٦٣٥ لسنة ١٩٥٤، والقانون ٦٣٦ لسنة ١٩٥٤، ثم نختم بالعلاقة بين هذه التشريعات والسلطة التنفيذية، وكيفية الممارسات الفعلية على المعتقلين والسجناء السياسيين.

وتتناول **الفصل الرابع** الذي جاء بعنوان "المعتقلون والسجناء السياسيين في السجون المصرية" كيفية الفصل بين السجناء السياسيين وغيرهم داخل السجون من خلال تصنيف السجناء حسب نوع الجريمة، وتميز السجين السياسي عن غيره، ويتعرض هذا الفصل أيضًا للتعريف بأهم السجون والمعتقلات التي اختصت بالسياسيين دون سواهم في هذه الفترة من ١٩٢٢-١٩٥٤، وأسلوب الحياة داخل المعتقلات من حيث الطعام والشراب والملابس وأماكن النوم، وأخيرًا نوضح نظرة المجتمع للمعتقل والسجين السياسي من خلال وضعية هؤلاء السجناء في المنظومة المجتمعية بعد خروجهم من

السجن .

وذلت الدراسة بختمة تضمنت أهم النتائج التي توصل إليها البحث وفحواها أن المعتقلين والسجناء السياسيين في الفترة التي سبقت عام ١٩٥٢ تميزوا عن غيرهم من السجناء في كافة الأمور سواءً تشريعياً أو تنفيذياً داخل المؤسسات العقابية، وهو الأمر الذي اختلف كثيراً بعد عام ١٩٥٤ .